مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: النزاع الصيني الياباني على جزر دياوبو / سينكاكو
اسم الكاتب: م.د. بشير هادي عبد الرزاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/610
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 06:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النزاع الصيني الياباني على جزر دياويو/ سينكاكو

م. د بشير هادي عبد الرزاق

جامعة الانبار

كلية القانون والعلوم السياسية

Abstract

Sovereignty dispute between China and Japan over the Diaoyu / Senkaku diaoyu / senkaku Islands Bdilalh cast on a two-state relationships to each other, as their dispute regarding the ownership of these islands cause, as well as their understanding of the economic and security interests associated with them, more tension in the East China Sea. The research on the premise that (the sharp difference in visions between China and Japan on the issue of sovereignty over the Diaoyu / Senkaku Islands, led to the repercussions and effects in terms of relations between the two countries on security and defense policies of the two). In order to answer the research hypothesis. It was divided into, introduction and three sections and a conclusion.

ملخص:

يلقي نزاع السيادة بين الصين واليابان على جزر دياويو/سينكاكو diaoyu / senkaku بضلاله على علاقات الدولتين ببعضهما، اذ يتسبب خلافهما بخصوص عائدية هذه الجزر، فضلا عن ادراكهما للمصالح الاقتصادية والامنية المرتبطة بها، بمزيد من التوتر في بحر الصين الشرقي. يقوم البحث على فرضية مفادها(ان اختلاف الرؤى الحاد بين الصين واليابان حول قضية السيادة على جزر دياويو/ سينكاكو، ادى الى تداعيات واثار على صعيد العلاقات بين البلدين وعلى السياسات الامنية والدفاعية لهما). ولغرض الاجابة على فرضية البحث. تم تقسيمه الى، مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

مقدمة

على مر التاريخ، كانت التضاريس والحدود واستغلال الموارد الطبيعية، تقود الى نزاعات، لا سيما عندما تختلف المصالح الوطنية. فالدول في الغالب متباينة في تطوير السياسات وقد تكون خططها غير متوافقة في جميع الحالات. والى حين تهيؤ الظروف الملائمة لحل النزاع، فانه سيستمر في تعكير العلاقات بين اطرافه.

إن ندرة الموارد كأساس للنزاعات الاقليمية ليست جديدة، فهناك ارتباط واضح بينهما، اذ ينطوي على ندرة الموارد تهديدات حقيقية للإنتاج الزراعي والصناعي، وكذلك للأمن الوطني، وسيتفاقم الامر عند تزايد السكان في الدول المعنية. واحيانا تؤدي السيطرة على الموارد عبر الحدود من طرف واحد الى انخفاض في كمية هذه الموارد بالنسبة للطرف الاخر، والتي يمكن وصفها باللعبة الصفرية(محصلتها صفر). وسيكون التنافس على الموارد واستغلالها ذو تأثير قوي قد يؤدي الى الميل نحو الصراع والنزاع، لان محدودية الموارد تضع ضغطا على الدولة، ما يدفعها احيانا الى محاولة تأمينها ولو كان ذلك على حساب دولة اخرى. ولا ريب ان مثل هذه النزاعات ستتفاقم حدتها اذا ما اقترنت بالمصالح الامنية والاستراتيجية للأطراف المتنازعة. ويأتي في هذا السياق موضوع النزاع الصيني الياباني على جزر دياويو/سينكاكو.

اهمية البحث: تثير الظواهر السياسية على اختلاف اشكالها، سيما النزاعات بين الدول، انتباه الباحثين والمختصين، وصناع القرار على حد سواء، ويزداد مستوى هذا الاهتمام اذا ما حدث النزاع بين وحدتين سياسيتين رئيستين كالصين واليابان. وعلى الرغم من كم الدراسات العلمية الاكاديمية العربية الكبير التي تناولت التفاعلات السياسية في منطقة المحيط الهادئ، الا ان هذا الموضوع بالتحديد لم يسلط عليه الضوء كثيرا، بل اشير اليه احيانا في سياق بعض الدراسات التي تصدت للبحث في التفاعلات المذكورة.

اشكالية البحث: يلقي نزاع السيادة بين الصين واليابان على جزر دياويو/سينكاكو بضلاله على علاقات الدولتين ببعضهما، اذ يتسبب خلافهما بخصوص عائدية هذه الجزر، فضلا

عن ادراكهما للمصالح الاقتصادية والامنية المرتبطة بها، بمزيد من التوتر في بحر الصين الشرقي. من هنا، يمكن طرح الاسئلة الاتية:

– ما هي المصالح الاقتصادية للصين واليابان في جزر دياويو/سينكاكو، وهل ثمة مصالح بحرية وامنية للدولتين فيها؟.

– ما هي حجج الصين واليابان ورؤاهما، ازاء عائدية الجزر والسيادة عليها؟.

– ما هي تداعيات النزاع المذكور على علاقات الصين واليابان وسياساتهما الامنية؟.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على :

١. اهمية جزر دياويو/سينكاكو الاقتصادية والاستراتيجية.

٢. موقف الصين واليابان ازاء جزر دياويو/سينكاكو والسيادة عليها.

٣. التداعيات والاثار التي طالت السياسات الامنية والدفاعية لكل من الصين واليابان، جراء خلاف الدولتين حول موضوعة السيادة على جزر دياويو/سينكاكو وتبعيتها.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها(ان اختلاف الرؤى الحاد بين الصين واليابان حول قضية السيادة على جزر دياويو/ سينكاكو، ادى الى تداعيات واثار على صعيد العلاقات بين البلدين وعلى السياسات الامنية والدفاعية لهما).

منهج البحث: ان محاولة التوصل الى حقيقة الظاهرة قيد الدراسة، والتقصي عنها وتفسيرها، تقتضي الاعتماد على منهج او اكثر من مناهج البحث العلمي. من هنا اعتمد هذا البحث وبشكل اساس على، المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وحيثما استدعى استخدامها في متن البحث.

هيكلية البحث: لغرض الاجابة على فرضية البحث. فقد تم تقسيمه الى، مقدمة ومباحث ثلاثة وخاتمة. يتناول المبحث الاول، اهمية جزر دياويو/سينكاكو الاقتصادية والاستراتيجية. فيما يعالج المبحث الثاني، موقف الصين واليابان حول السيادة على جزر دياويو/سينكاكو. بينما يسعى المبحث الثالث الى بيان، مظاهر تطور النزاع الصيني الياباني الميدانية على جزر دياويو/سينكاكو واثارها. ثم جاءت الخاتمة متضمنة، اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول

أهمية جزر دياويو/ سينكاكو الاقتصادية والاستراتيجية

تكتسب الجزر المتناثرة في المحيطات والبحار والخلجان اهميتها في الغالب، مما يتوافر فيها من الموارد الطبيعية والهيدروكاربونية، ومما يمثله موقعها الجغرافي بالنسبة للدول المعنية لاسيما المتعلق بمصالحها الاستراتيجية والامنية. وينطبق هذا الامر على جزر دياويو/سينكاكو. وسنحاول من خلال هذا المبحث وعبر محورين، بيان الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية لهذه الجزر.

اولا– الاهمية الاقتصادية

تقع جزر دياويو/سينكاكو في بحر الصين الشرقي ويبلغ عددها(٥) جزر بمساحة كلية تقارب ٧ كم٢. وتبعد نحو١٧٠ كم شمال شرق جزيرة تايوان، و٣٣٠ كم جنوب شرق البر الصيني، و٤١٠ كم إلى الغرب من جزيرة اوكيناوا اليابانية[1]. وبالتالي تتوسط المسافة– تقريبا– بين الصين واليابان، وهو ما يتضح ايضا من خلال ملاحظة الموقع الجغرافي للجزر في الخارطة ادناه.

Mark E. Manyin," Senkaku (Diaoyu/Diaoyutai) Islands Dispute U.s Treaty Obligations", Congress Research Service, Washington September٢٥, ٢٠١٢,p.٢. www.crs.gov المصدر:

قامت اليابان بضم جزر دياويو/سينكاكو الى مجموعة جزر نانسي شوتو(ريوكيو) اليابانية في اواخر القرن الـ١٩. وتختلف الصين واليابان في تسمية هذه الجزر. فالصين تطلق عليها دياويو(diaoyu)، وتعني صيد السمك، اما اليابان فتطلق عليها سينكاكو(senkaku)، وتعني الأرض المدببة- وتوخيا للحيادية والموضوعية العلمية يتبنى البحث التسميتين وسيشير اليهما في صفحاته القادمة اختصارا بالرمز(D/S)- وتاتي اهمية الجزر الاقتصادية، مما تختزنه من احتياطات النفط والغاز[٢]. ومن موارد اخرى بيولوجية وغير بيولوجية. وفيما يلي توضيح لذلك.

١- النفط والغاز

وجد الباحثون الجيولوجيون من لجنة الامم المتحدة United Nations Economic Commission for Asia and the Far East (UNECAFE)، التي ذهبت الى اسيا والشرق الاقصى في عام ١٩٦٨، ان الجرف القاري بين تايوان واليابان قد يكون من اعظم مكامن انتاج النفط وفرة في العالم[٣]. وهو ما قوبل على الفور برد فعل من قبل اليابان والصين، اذ نصبت محافظة اوكيناوا اليابانية علامات وطنية على جزر(D/S)، فيما اعلنت الصين ان الجزيرة صينية وتعود اليها[٤]. وقد بينت المراكز المسحية للأوضاع الهيدروغرافية لتركيبة طبقات بحر الصين الشرقي وتحت الطبقات والصخور احتمال ترسبات تملئ الجرف القاري وعلى الاغلب شمال شرق تايوان- حيث تقع جزر (D/S)- وترسبات متراكمة تفوق ٢ كم. وتشير التقديرات الصينية الى ان احتياطيات النفط في بحر الصين الشرقي تتراوح بين ٧٠ — ١٦٠ مليار برميل وان هناك موارد اخرى غير مكتشفة[٥]. بينما تشير مصادر اخرى الى ان كميات النفط هناك تربو على ١٠٠ مليار برميل، ونحو ٢٠٠ تليون قدم مكعب من الغاز[٦]. وبعد اكثر من عقدين من الزمن، وتحديدا عام ١٩٩٢ بدأت الصين بالتنقيب عن النفط في في محيط جزر(D/S)[٧]. وبالمقابل استخرج اليابانيون الغاز من المنطقة المحاذية للجزر عام ١٩٩٩، اما بالنسبة للنفط فلا يرون فيها

كميات ذات جدوى اقتصادية. غير ان معلومات ادارة الطاقة الامريكية اكدت في عام ٢٠١٢ ان المنطقة تحتوي على احتياطي وافر من النفط ، وكذلك من الغاز يصل من ١– ٢ ترليون قدم مكعب[٨]. والجدير بالذكر ان الموارد الهيدروكاربونية تعد من بين الاولويات الملحة في الاستراتيجية الاقتصادية للصين واليابان، وذلك بالتوازي مع التطور الهائل لمشروعاتهم الاقتصادية. وفي هذا الصدد تعتمدان لسد حاجاتهما من الطاقة على استيرادها من الشرق الاوسط بشكل رئيس ومن منافذ اخرى. ومع ان اليابان خففت من اعتمادها على النفط بمقدار الثلث منذ ازمة النفط في سبعينيات القرن العشرين، الا انها لا تزال ثالث اكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، وكذلك اكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال وبما يصل الى٤٠٪ من اجمالي واردات العالم. بينما كانت الصين عام ٢٠٠٣ اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتصل واردات الصين المتوقعة في عام ٢٠٣٠ الى ٥٠٠ مليون طن اي ما يعادل كمية واردات الولايات المتحدة [٩]. وعليه، فمن الواضح ان النفط والغاز في جزر(D/S) ذا اهمية كبيرة للدولتين ليس فقط لتلبية احتياجاتهم المطلقة، ولكن ايضا للحد من الاعتماد على الواردات من الخارج. وتعد الصين من الناحية الاقتصادية اكثر اهتماما من اليابان في استغلال موارد النفط/الغاز، وذلك للأسباب الاتية[١٠]:

أ. واجهت الصين صعوبات كبيرة للحصول على الطاقة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بعد فشل العديد من المشاريع الهادفة الى استغلال حقول النفط والغاز في شمالها. كما لم تحقق المشاريع المماثلة داخل حدودها في العقود التالية تقدما إيجابياً مثلما كان متوقعا. وبذلك بدأت بالتحول نحو الجرف القاري بما في ذلك بحر الصين الشرقي للتنقيب عن النفط والغاز.

ب. ان المناطق الساحلية من جنوب شرق الصين، خاصة شنغهاي وتشيجيانج الصناعيتين تفتقر الى الطاقة الكافية وبالتالي يجب امداد الحاجة المحلية بالاعتماد على الواردات وهي عملية مكلفة ماديا، بينما عملية نقل النفط والغاز من بحر الصين الشرقي هي اسهل بكثير وارخص.

ت. ان احتياطات النفط والغاز المؤكد العثور عليها في بحر الصين الشرقي تقع بسافة بعيدة نسبيا من الجزر الرئيسة في اليابان– حيث توجد الاسواق في وسط اليابان– مما هي عليه من بر الصين.

٢- الثروة السمكية

تعج المنطقة المحاذية لجزر(D/S) بأنواع مختلفة من الاسماك وبكميات كبيرة جدا كما تشير التقديرات، وهذه تشكل امدادات غذائية هامة لجميع انحاء منطقة شرق اسيا. فالأسماك تحتوي على نسبة عالية من البروتين في النظام الغذائي للسكان هناك يصل الى نحو ٢٢,٣٪ مقارنة مع نحو ١٦,١٪ في جميع انحاء العالم، وهذا وفقا لتقرير منظمة الاغذية والزراعة(FAO) الصادر عام ٢٠١٤ ووجدت ان استهلاك الفرد الصيني-كعينة مختارة من سكان شرق اسيا- من لحوم الاسماك في عام ٢٠١٠ وصل الى ٣٥,١ كغم اي ما يقارب ضعف المعدل العالمي البالغ ١٨,٩ كغم. وتشير تقديرات الامم المتحدة الى انه في عام ٢٠٣٠ ستزداد مشاريع الصين من استهلاك السمك اكثر من٦٠٪ عن مستويات عام ٢٠٠٨ البالغة ٦٣,٣ مليون طن اي اكثر من ثلث المجموع العالمي[١١]. كما تتأتى اهمية جزر(D/S) الاقتصادية ايضا، من:

أ. ما تختزنه من ثروات معدنية مهمة مثل الاحجار المرجانية الثمينة والزركون والذهب والتيتانيوم والبلاتين، فضلا عن الاعشاب الطبية النادرة[١٢].

ب. طبيعة مناخها الذي يشجع على تنمية بعض المشروعات كصناعة سمك التونة المجفف وجمع المرجان والطحالب وتربية الماشية والطيور وصناعة المعلبات. وتشير بعض المصادر الى نجاح مثل هذه المشروعات عندما تمت تجربتها هناك في مراحل سابقة[١٣].

ت. تضاؤل كميات الموارد الطبيعية على اليابسة او عدم كفايتها لسد الحاجة المتصاعدة اليها في كل من الصين واليابان.

من هنا، تبدو جزر(D/S) ذا اهمية اقتصادية سواء للصين او اليابان، ولكنها لا تساوي الكثير لصالح البلدين اذا ما قورنت بواردات التبادل التجاري القائمة بينهما.

ثانيا: الاهمية الاستراتيجية

تعلق الدول أهمية جغرافية واقتصادية وثقافية على الجزر النائية، لانها توفر الاسس لمطالب اقليمية ممتدة على الارض والبحر والاجواء. فحقوق السيادة على الموارد البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري؛ ورعاية اسباب الثقافة واسلوب

حياة السكان. يتم اعتمادا على خصائصها الجغرافية الاستراتيجية، ما يعني ان الجزر يمكن ان تشكل اثار كبيرة على المجتمع الدولي من ناحية الدفاع والامن، فكل الدول تأخذ هذه الخصائص في الاعتبار عند صياغة استراتيجيات الدفاع والامن القومي الخاصة بها[١٤].

ان خضوع الجزر لسيادة الدولة سيمنحها حقوقا سيادية على المصادر الطبيعية والهيدروكاربونية فيها، ولذلك لا يجوز اجراء اي نشاط فوق هذه المناطق كالمسوحات العلمية الا بموافقة الدولة المعنية لان هذه المناطق تخضع لولايتها القضائية. وغني عن القول، ان الدول تدرك انطلاقا من مصالحها البحرية والامنية اهمية الاقاليم الجزرية وان عدم سيطرتها على هذا الاقاليم يشكل عائقا سلبيا. وفي مثل هذا الواقع تقع بذرة الصراع سواء كانت هناك اسباب حقيقية ام غير حقيقية للصراع[١٥].

وفيما يتعلق بالجزر القابعة في المحيط الهادئ فأنها تكتسب اهمية كبيرة دل عليها اعتماد الولايات المتحدة على استراتيجية "القفزات" خلال حرب المحيط الهادئ للحصول على موطئ قدم تباعا على الجزر في هذا المحيط، مما مكنها من شن هجمات على البر الياباني اثناء الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية تلك الحرب وبداية الحرب الباردة، استخدمت جزر" نانسي" بشكل فعال لنشر وحدات عسكرية بغرض احتواء القوات البحرية السوفيتية. ومن وجهة نظر استراتيجية عسكرية، تلعب مثل هذه الجزر ادوارا هامة في التحذير والمراقبة، وكقواعد لوجستية لعمليات اطلاق من البحر ضد اهداف البر الرئيس، وكتحصينات لمنع الاقتحام من قبل السفن المعادية. كما انها تشكل اليوم خطوطا اساس لقياس المياه الاقليمية للدول[١٦]. ويبدو ان الفكر الاستراتيجي الصيني والياباني قد ادرك هذه المزايا التي تتعلق بجزر(D/S).

فبالنسبة للصين، دلت بعض خطواتها التشريعية والتنفيذية التي اعتمدتها في ظرف العقدين الاخيرين على، اهمية بحر الصين الشرقي وجزر(D/S) في ادراك صناع قرارتها، كما دلت على هواجس امنية املتها حقائق الصراع في هذا البحر. ففي عام ١٩٩٢ سنت الصين قانون جمهورية الصين الشعبية حول البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة، والذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٠، وتنص مادته(٢)على أن جزر(D/S) تقع ضمن "إقليم أرض جمهورية الصين الشعبية" وان وكالات إنفاذ القانون البحري في الصين تشمل المراقبة

البحرية، وإدارة السلامة البحرية، وقيادة إنفاذ قانون المصائد. وتقوم القوات البحرية وقوات الشرطة البحرية بمراقبة المصالح البحرية للبلاد وحمايتها، وعلى حماية المياه الخاضعة لولاية الصين القضائية، ومنها حماية جزر(D/S). هذا بالإضافة الى ما نصت عليه المادة ٨ من قانون البحر الاقليمي للصين، وان لحكومة الصين الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ووقف ما اسمته بالمرور غير البريء عبر بحرها الاقليمي[١٧]. ومن الواضح ان الخطوات المذكورة جاءت في ظل حالة الصراع القائمة في بحر الصين الشرقي، اذ تحاول بكين ان تجعل هذا البحر منطقة محظورة على الولايات المتحدة في حال اي مواجهة عسكرية مع اليابان او تايوان، وهذ ينبع من الهدف الاستراتيجي للصين في حالة الصراع، وهو الحفاظ على بقاء القوات المعادية بعيدة قدر الامكان عن برها الرئيس، والعمل على تقييد تصرفات الدول الأخرى في المنطقة الاقتصادية الخالصة لها، ولا سيما الاجراءات ازاء السفن العسكرية[١٨]. ما يدل على استعداد الصين لتقييد تصرفات الدول الاخرى في تلك المنطقة، بغرض الحفاظ على امنها. وانطلاقا من الهدف نفسه، تخشى الصين من ان قيام اليابان بتشييد برج مراقبة جوي او بحري ونظم استطلاع وصواريخ على الجزر سيمكنها من فرض الحصار على كافة المنافذ والطرق الحيوية التابعة الى شمال تايوان، ووضع البر الصيني تحت رادارات المراقبة اليابانية، كما تخشى من ان كل خطوة يابانية لنشر الاسلحة الثقيلة على الجزيرة يمكن ان يشكل تهديدا خطيرا على امنها وامن مواطنيها[١٩]. على صعيد اخر، تواجه القطع البحرية الصينية صعوبات سواء في بحر الصين الشرقي أو بحر الصين الجنوبي، من أجل الدخول في غرب المحيط الهادئ، اذ يجب على السفن التابعة للبحرية ان تمر من خلال قناة باشي او استخدام مضيق تسوجارو، عبر بحر اليابان عبر مضيق تسوشيما، ولكن من شان ذلك ان يجعل الرحلة أطول بكثير، والأهم انه يأتي في إطار تدقيق القوات اليابانية والكورية الجنوبية والروسية، وهو امر غير مرغوب فيه لا ريب من وجهة نظر العمليات العسكرية[٢٠]. لذلك، ستبدو جزر(D/S) بالنسبة للصين بمثابة الموقع الاستراتيجي، كونها قريبة من الممرات البحرية، الامر الذي يتيح للبحرية الصينية امكانية الوصول مباشرة الى منطقة اسيا والمحيط الهادئ من خلال هذه الجزر، ويجنبها العبور من خلال مضيق تايوان المزعج، كما ينقل عن الصينيين[٢١].

اما بالنسبة لليابان، فتشكل الجزر التي بحوزتها في بحر الصين الشرقي ومنها جزر(D/S)، عنصرا اساس في استراتيجيتها الدفاعية، وذات اهمية جغرافية كبيرة لأمنها

القومي[٢٢]. اذ ان سيطرة الصين على جزر(D/S) على سبيل الفرض، له تداعيات استراتيجية اكيدة على اليابان التي تعتمد على الولايات المتحدة في ضمان هذا الامن. وفي حال حصلت مواجهة عسكرية- مفترضة ايضا- بين الصين واليابان فان الولايات المتحدة قد لا تكون قادرة على تقديم الدعم اللازم لحليفتها[٢٣]. فضلا عن ذلك، فان سيطرة الصين على هذه الجزر سيعطيها الحق في مد مجالها الجوي الى ما بعد حدود البحر الاقليمي الذي يمتد ١٢ ميلا بحريا من الساحل سيما وان القانون الدولي لا يمنع اي بلد من انشاء ما يسمى(منطقة الدفاع الجوي) وذلك ضمن المجال الجوي الاقليمي لها. علما ان اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤ تحدد حدود البحر الاقليمي بـ ١٢ ميلا بحريا من خط الاساس من شاطىء الدولة. كما تصل المساحة الخارجية لهذا البحر الى ٢٠٠ ميل بحري من خط الساحل للمنطقة الاقتصادية الخالصة[٢٤].

ونظرا للخلاف الشديد بين اليابان والصين فيما يتعلق بموضوع السيادة على جزر(D/S)، فان اليابانيين يرون ان من المهم الحفاظ على ميزة بلادهم كقوة ضمن ميزان القوى في المياه المحيطة بالجزر، مثل تعزيز الإطار الأمني مع والولايات المتحدة، فضلا عن اهمية الردع حول الجزر[٢٥]. ويذكر ان اليابان قد انشات منطقة دفاع جوي لها تحيط بكل اراضيها وتغطي جزء كبير من بحر الصين الشرقي يشمل جزر(D/S)[٢٦]. وبموازات ذلك تعمل على وضع اطر تشريعية لتعزيز السيطرة الفعلية على الجزر الإقليمية التي بحوزتها، وبضمنها جزر(D/S). وهكذا تشير المادة ٢٦ من القانون الأساسي الياباني الصادر في نيسان ٢٠٠٧ الى(ضرورة قيام الدولة، فيما يتعلق بالجزر النائية، باتخاذ التدابير اللازمة بما في ذلك المحافظة على السواحل البحرية... ويشير ذلك الى ان الجزر النائية تتحمل دورا هاما في المحافظة على بحرنا الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومناطق اخرى، وتامين سلامة الملاحة وفي مجال تطوير واستخدام الموارد البحرية)[٢٧]. ما يعني ان جزر(D/S) تمثل اهمية من وجهة نظر امنية.

وعليه، فالاهمية الاستراتيجية لهذه الجزر، هي السبب الرئيس الذي يقبع خلف نزاع السيادة عليها بين القوتين السياسيتين الصين واليابان.

المبحث الثاني

موقف الصين واليابان ازاء السيادة على جزر دياويو/سينكاكو

لعل من نافلة القول، ان معظم النزاعات ومنها نزاع السيادة على جزر(D/S) بين الصين واليابان، تعكس رؤى متناقضة بين الدولتين المتنازعين، الامر الذي لم يتيح التوصل الى حل بشان هذا النزاع حتى اليوم. عليه سيوضح هذا المبحث تلك الرؤى ويفصل فيها، وذلك من خلال محورين.

اولا: موقف الصين

قطعت الصين واليابان شوطا طويلا منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية قبل ٤٠ عاما، وبلغت التجارة الثنائية بينهما مئات المليارات من الدولار سنويا، فضلا عن مختلف اشكال العلاقات الرسمية وغير الرسمية. ونتج هذا النجاح كما يشير الصينيون عن حرصهم وحرص اليابانيين على تأجيل نزاعهما على جزر(D/S) منذ سبعينيات القرن العشرين، ومعالجة مشاكلهم الثنائية بطريقة هادئة نسبيا[٢٨]. غير ان اعلان الحكومة اليابانية يوم ١٠ ايلول٢٠١٢ عن "شراء" هذه الجزر من عائلة كانت تملكها تنفيذا لما يسمى بقرار التأميم، شكل منعطفا خطيرا في هذه القضية ادى الى تحرك الصين من اجل اثبات ملكيتها التاريخية للجزر كما تزعم هي الاخرى[٢٩]. ومنذ ذلك اليوم، عبرت الحكومة الصينية عن موقفها برفض هذه الخطوة اليابانية، وتؤكد بان الجزر جزءا لا يتجزأ من الاراضي الصينية. وعدت خطوة اليابان انكارا صريحا لنتائج انتصار الحرب العالمية ضد الفاشية، وتحد للنظام الدولي الذي خرجت به الحرب العالمية الثانية. وقالت إن إعلان الحكومة اليابانية ،عن "شراء" جزر(D/S) تنفيذا لما يسمى بقرار "التأميم"، امر يشكل انتهاكا جسيما لسيادة الصين على اراضيها الاقليمية وعمل غير شرعي وباطل[٣٠]. وترى الصين ان إعلان القاهرة الصادر في ك١ ١٩٤٣ يشير بوضوح الى ضرورة اعادة منشوريا، وفورموزا (تايوان)، وبيسكادورس إلى جمهورية الصين. وتقضي المادة الثامنة لإعلان بوتسدام الصادر في تموز ١٩٤٥ بضرورة "تطبيق أحكام اعلان القاهرة وان الحكومة اليابانية قبلت اعلان بوتسدام بشكل واضح في ٢ ايلول ١٩٤٥. وظلت الصين تؤكد على، انه وفقا لإعلان القاهرة واعلان بوتسدام وغيرهما

من الوثائق القانونية الدولية، يجب على اليابان اعادة جميع الاراضي التي استحوذت عليها الى الصين، بما في ذلك جزر(D/S) بطبيعة الحال[٣١].

على صعيد اخر، تؤكد الصين انها رفضت معاهدة سان فرانسيسكو الموقعة في ٨ ايلول ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الاخرى، وانها لا تعترف بما يترتب عليها، وذلك على لسان وزير خارجيتها" تشو آن" في ١٨ ايلول١٩٥١. وبالمثل تعد الصين اتفاق اوكيناوا الذي وقعته الولايات المتحدة واليابان في ١٧ حزيران ١٩٧١، بانه غير قانوني، لانه ينص على اعادة جزر ريوكيو وغيرها من الجزر إلى اليابان. وفي ٣٠ ك١ ١٩٧١ اصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانا يشدد على ان هذه صفقات غير شرعية جرت خلف الكواليس بين اليابان والولايات المتحدة بشان جزر(D/S) والجزر الاخرى، ولذلك فهي مرفوضة جملة وتفصيلا [٣٢]. كما تؤكد الصين على ان البيان المشترك بينها وبين اليابان الصادر في١٩٧٢، ومعاهدة السلام والصداقة عام ١٩٧٨، قد انهت حالة الحرب بين البلدين وطبعت العلاقات، وان هذه المعاهدة اكدت على ضرورة تنفيذ الاحكام الواردة في إعلان القاهرة والمتعلق بمسالة اعادة تايوان الى الصين، الذي ينطبق بدوره على قضية جزر(D/S)، لانها تابعة لتايوان، الامر الذي يترتب عليه عودة هذه الجزر الى الصين عند عودة تايوان. بل لا تزال الصين تعد اعلان القاهرة واعلان بوتسدام، فضلا عن معاهدة الصداقة والسلام، كوثائق مرجعية لحل قضية جزر(D/S)[٣٣].

وفي اطار سعي الصين، لأثبات احقيتها في تلك الجزر، تؤكد بانها ظلت من ضمن الاراضي الاقليمية الصينية منذ القدم، وتم ادراجها إلى الاراضي الإقليمية الصينية في عهد اسرتي مينغ وتشينغ الملكيتين، وكانت تدار كجزر تابعة لتايوان. وفي نهاية القرن الـ١٩، استولت اليابان عليها خلال الحرب الصينية اليابانية بين عامي ١٨٩٤-١٨٩٥، واجبرت حكومة اسرة تشينغ الملكية بعد خسارتها لتلك الحرب على توقيع معاهدة شيمونوسيكي التي تنص على تنازل الصين عن كامل جزيرة فورموزا (تايوان)، والجزر التابعة لها بما في ذلك جزر(D/S) إلى اليابان[٣٤]. وتعرض الصين وثائق تاريخية واطالس وصحفا قديمة تتعلق بتبعية جزر(D/S) اليها، وان الوثائق التي بحوزتها تثبت ادعاءها. ففي بداية القرن الـ ١٥ وضعت الصين هذه الجزر تحت ولايتها كجزر صغيرة تابعة لتايوان. كما تؤكد ان لديها اطلسا يظهر الجزر كجزء من الدفاعات الساحلية الصينية في عام١٥٦٢[٣٥]. وقد تكون اقدم

وثيقة صينية تسجل الحدود البحرية للصين، هي سجل زيارة مبعوث الامبراطور الصيني إلى ريوكيو في عام ١٥٧٩(وكانت مقاطعة صينية استولت عليها اليابان على حد زعم الصين). وكذلك محضر مترجمي أسرة مينغ الإمبراطورية في عام ١٦٢٩ والخريطة الجغرافية الكاملة للعالم" كون يوي تشيوان تو" التي رسمت في عام ١٧٦٧ واطلس اسرة تشينغ الملكية الكبرى الذي نشر في عام ١٨٦٣، وتبين جزر(D/S) كجزء من الاراضي الاقليمية الصينية. وترى الصين ايضا، ان اقدم وثيقة يابانية ذكرت جزر(D/S)، هي الكتاب المصور، الذي الفه "هاياشي شيهي" عام ١٧٨٥، وفيه خريطة لجزر ريوكيو، وقد وضعت جزر(D/S) خارج جزر ريوكيو ولونتها لون البر الرئيسي للصين، ما يعد مؤشرا الى ان جزر(D/S) هي جزء من اراضي الصين. وبالإضافة إلى ذلك، لم تضع موسوعة خرائط واسماء المحافظات والمدن في اليابان التي نشرت عام ١٨٩٢ جزر(D/S) في ضمن الاراضي الإقليمية اليابانية. وان خريطة الدول المطلة على بحر الصين الشرقي التي رسمها الفرنسي" بيار لآبي" في عام ١٨٠٩ لونت جزر(D/S) بلون تايوان. كما ان الخرائط مثل خريطة الصين التي نشرت في بريطانيا عام ١٨١١، والخريطة التي نشرت في الولايات المتحدة عام ١٨٥٩، وخريطة سواحل شرق الصين التي رسمها السلاح البحري البريطاني عام ١٨٧٧، تبين جميعها ان جزر(D/S) كجزء من الأراضي الاقليمية الصينية[٣٦]. وتضيف الصين ان مواطنا من شمال البلاد اكتشف خريطة يابانية نشرت في الثلاثينات من القرن الماضي تدحض ادعاء اليابان بملكية الجزر المتنازع عليها بين البلدين. واوضح "يانغ جيه تشي" وزير خارجية الصين، ان الخريطة صدرت عام ١٩٣٥ وبيعت من مدينة فوكوتا اليابانية في٢١ اذار١٩٣٩ حين اشتراها احد اصدقاء عائلته، توضح ان جزيرة اوكيناوا تنتمي إلى اليابان في حين لا يتضمن إشارة إلى جزر(D/S). وقال يانغ انه قرر لفت الانتباه إلى الخريطة بعد شراء اليابان جزر من عائلة تملكها معتبرا العمل غير مسؤول لان الخريطة تدل على ان اليابان لم تزعم انتماء الجزر لها منذ ٧٧عاما[٣٧].

وكما يشدد السياسيون الصينيون على تمسك بلادهم بجزر(D/S)، يفعل العسكريون كذلك، كتصريح وزير الدفاع في عام ٢٠١٢قائلا(نعتبر ان جزر دياويو صينية وهي كذلك منذ زمن بعيد، ولدينا الادلة القانونية والتاريخية للدفاع عن وجهة نظرنا)[٣٨].

ثانيا: موقف اليابان

تدعي اليابان انها ضمت جزر(D/S) بعد ان تأكدت انها لم تكن ماهولة (terra nullis) ولا توجد هناك اية علامات او اثار تدل على انها كانت تحت حكم اسرة تشينغ الصينية[٣٩]. فقامت الحكومة اليابانية بعقد اجتماع لاصدار قرار حول وضع علامات على هذه الجزر في ١٤ ك١ ١٨٩٥، وبذلك تم ضمها رسميا لليابان. وترى اليابان ان خطوتها هذه تتفق تماما مع طرق الحصول على حق الملكية بطريقة رسمية طبقا للقانون الدولي(قانون وضع اليد على الاراضي غير المملوكة لأحد بأسبقية الوصول)[٤٠]. بمعنى من يصل اولا يستفيد اولا.

ومنذ ذلك الحين، بقيت جزر(D/S) كجزء من جزر نانسي شوتو التي هي اراض يابانية. ولم تكن هذه الجزر جزءا من تايوان، التي تنازلت عنها اسرة تشينج الصينية طبقا للمادة رقم(٢) من اتفاقية شيمونوسيكي، التي دخلت حيز التنفيذ في حزيران ١٨٩٥. ولذلك، فإن جزر(D/S) ليست ضمن الاراضي التي تخلت عنها اليابان طبقا للمادة رقم(٢) من اتفاقية سان فراسيسكو للسلام عام١٩٥١ والتي اعقبت خسارة اليابان في الحرب العالمية الثانية، حيث تنازلت اليابان وفقا للبند الثاني من المعاهدة الفقرة (ب) عن كل حقوق الملكية الخاصة بتايوان وجزر بسكادورس. وبالوقت نفسه تم وضع جزر(D/S) تحت ادارة الولايات المتحدة الامريكية كجزء من جزر نانسيي شوتو، طبقا للمادة رقم(٣) من الاتفاقية المذكورة(سان فرانسسكو). ولذلك فهي ضمن المنطقة التي اعيدت حقوق ادارتها من الولايات المتحدة الى اليابان تنفيذا لاتفاقية اعادة اوكيناوا الموقعة في ١٧حزيران ١٩٧١، والتي دخلت حيز التنفيذ في١٥ ايار١٩٧٢[٤١]. ولذلك لا تعد اي من النقاط التي تعرضها الصين ادلة تاريخية او جغرافية او جيولوجية تعزز او تدل على ملكية الصين لجزر(D/S)، كما لا يمكن الاخذ بها، بوصفها ادلة كافية لتعزيز ما تدعيه بالقانون الدولي، فطبقا لهذا القانون تمتلك اليابان" سيادة صالحة "على الجزر، وكذلك بحكم وقوعها الفعلي تحت السيادة اليابانية، ولهذا لا تدفع طوكيو بالنزاع الى محكمة العدل الدولية، كما اشار الى ذلك وزير الخارجية الياباني "غيمبا" في عام ٢٠١٢، ثم ان الإجراء الذي اتخذته حكومة اليابان بضم الجزر، هو مجرد نقل للعنوان طبقا للقانون المحلي الياباني، متمثلا بإعادة ملكية الجزر(من مواطن شخصي الى الحكومة)، والسؤال الذي ينبغي توجيهه الى الصينيين–وفقا للوزير الياباني– هو لماذا لا يقبلون بحمل ادعاءهم بخصوص ملكية الجزر الى محكمة العدل

الدولية؟[٤٢]. وهنا يمكن القول، ان الصين لا ترغب بذلك خشية من خسارة القضية، وعدم استعداد حكوماتها لتحمل الانعكاسات والنتائج غير الحميدة التي قد تترتب عليها.

ويستطرد اليابانيون ايضا، ان ادعاءات الصين بجزر(D/S) لم تبدا الا بعد ظهور نتيجة الابحاث التي قامت بها الامم المتحدة في خريف عام ١٩٦٨ والتي اسفرت عن احتمال وجود احتياطي نفطي في بحر الصين الشرقي، وبهذا بدا اهتمام الصين حول جزر(D/S) في السبعينات من القرن العشرين[٤٣]. ويزعم اليابانيون ان الصين لم تظهر اي اعتراض في السابق على حقيقة، ان جزر(D/S) كانت ضمن الاراضي الموضوعة تحت سلطة الادارة الامريكية، وذلك وفقا لمعاهدة سان فرانسيسكو. كما لم يسجل اعتراضا صينيا على استخدام القوات الامريكية اجزاء من جزر(D/S) كمرمى تصويب وانفجارات وذلك منذ الخمسينات حينما كانت تحت السلطة والحكم الامريكي. وتقدم اليابان، من منطلق ردها على رفض الصين لضم جزر(D/S)، فضلا عن محاولة تأكيد احقيتها في هذه الجزر، الادلة التالية[٤٤]:

١-ان هناك طلبا مقدما في عام ١٨٨٤ من احد سكان اوكيناوا الذين كانوا يعملون بالصيد لاستئجار اراضي الجزر وقد سمحت له حكومة ميجي بهذا في عام ١٨٩٦ ما يدل على حكم اليابان الفعلي لها.

٢- ان هناك خطاب موجه من وزير الداخلية الى وزير الخارجية(اليابانيين) في عام ١٨٨٥، لم تذكر فيه اية ادلة على الإطلاق تدل على تبعية جزر(D/S) لدولة تشينغ.

٣- ان هناك خطاب شكر موجه من قنصل جمهورية الصين في ناغاساكي في شهر حزيران من عام١٩٢٠ يتحدث عن قيام المواطيين اليابانيين بانقاذ صيادي سمك صينيين تعرضوا للغرق حول جزر(D/S)[٤٥].

٤- ان اعتماد الصين على بعض الخرائط لأثبات عائديه جزر(D/S) اليهالا يمكن التسليم به لان طرائق رسم الخرائط ليست واحدة بل متعددة وكذلك صانعوها وراسموها، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها وحدها لأثبات حق الملكية.

٥- ان اعلان القاهرة عام ١٩٤٣ واعلان بوتسدام عام ١٩٤٥ كانا يعبران عن الاتجاهات الاساسية لخطوات ما بعد الحرب لقوات الحلفاء، ولكن ليس هناك دليل فيهما يشير إلى ضم جزر(D/S)[٤٦].

٦- ان معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، تعاملت قانونيا فيما يخص حدود الاراضي اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية على اساس ان ملكية اليابان لجزر(D/S) افتراض طبيعي. فضلا عن ذلك، ليست هناك اية مطالبات سابقة للصين بالجزر قبل التعامل معها بناء على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام[٤٧].

ازاء ذلك، ومن خلال محتوى الموقفين الصيني والياباني، لاسيما ما يتعلق بالجذور التاريخية لملكية جزر(D/S)، فأنها تعود الى الصين وأن اليابان انتزعتها بالقوة في عام١٨٩٥. كما أن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وانتصار الصين يعطي الحق بإعادة الجزر الى مالكها الأصلي وهو الصين.

المبحث الثالث

مظاهر تطور النزاع الصيني الياباني الميدانية على جزر دياويو/سينكاكو واثارها

تسبب قيام اليابان بضم جزر(D/S) اليها، بتفاقم حدة النزاع، وتبلور ذلك بمظاهر مختلفة وتفاعلات سياسية وامنية وتشريعية، فضلا عن الاثار الاقتصادية على الصعيدين الصيني والياباني على حد سواء. وفيما يلي بيان ذلك.

اولا: على صعيد الصين

ظهر النزاع بين اليابان والصين على جزر(D/S) في اواخر ستينات القرن العشرين وذلك بعد ظهور مؤشرات تدل على توافر النفط في هذه الجزر. ولقد حاولت حكومتا البلدين تجاهل موضوع النزاع، والتركيز على اولويات اخرى سيما العلاقات الاقتصادية والتجارية. وفي احيان اخرى يبرر مسؤولي البلدين ذلك بان الظروف غير ملائمة لطرح الموضوع بشكل حاسم، وان الاجيال القادمة قد تكون اجدر بالتوصل الى حلول بشأنه. غير ان اعلان الحكومة اليابانية في تموز ١٩٩٦ ان المنطقة الاقتصادية الخالصة تشمل جزر(D/S)، ثم

نزول مجموعة من الافراد اليابانيين ذوو التوجه اليميني في الجزر عام ١٩٩٧، اثار حفيظة السلطات الصينية وعدته تصرفا غير قانوني وانتهاكا خطيرا لسيادة اراضيها. وعلى اثر ذلك بدأت الدبلوماسية الصينية بتوجيه الانتقادات الى اليابان، كان اشدها في شباط ٢٠٠٥ ردا على سماح السلطات اليابانية لشركة تيكوكو بالتنقيب عن النفط في تلك جزر[٤٨]. وبدأت السفن الصينية بالإبحار قرب المياه الاقليمية للجزر ثم دخلتها في عام ٢٠٠٨، واستمر نشاطها هناك على شكل دوريات منتظمة. ثم تصاعدت التوترات بعدئذ بين اليابان والصين وبشكل متزايد في كانون الاول ٢٠١٠ عند دخول طائرة لسلاح الجو الصيني ولاول مرة المجال الجوي فوق جزر(D/S)[٤٩]. وتدهورت علاقات البلدين بشكل اكبر بعد قيام اليابان بالاستحواذ على الجزر في شهر ايلول ٢٠١٢، وكان هذا الاجراء خطوة الهبت المشاعر القومية في الصين، واثارت احتجاجات مناهضة لليابان على نطاق واسع[٥٠].

واصبحت السفن الصينية والطائرات، تتدخل بشكل منتظم إلى المياه الاقليمية وحول المجال الجوي لجزر(D/S) وفوقها منذ عام ٢٠١٢. وبلغ توغل السفن الصينية في المياه الاقليمية للجزر حتى شهر نيسان عام ٢٠١٤ نحو ٥٠ مرة [٥١]. ورددت الصين ان ذلك يدخل ضمن حقوقها السيادية وللدفاع عن سلامة اراضيها، كما عدت قرار اليابان بتأميم الجزر والاستحواذ عليها، بانه يأتي ضمن جهود حكومة شانزو آبي للعودة الى الماضي الياباني التوسعي، وترجمة لأجندة يابانية وامريكية تستهدف تحجيم التطور الاقتصادي الصيني المتسارع وكبح جماح القوة الصينية المتصاعدة. وفي الوقت نفسه، انتقدت بكين واشنطن لعدم مساهمتها في تهدئة المشاعر القومية اليابانية التي تسببت بقدر ما في صدور القرار الياباني الرسمي، ما يلقي الشكوك حول مصداقيتها كقوة مسؤولة في المنطقة. وصرح الناطق باسم مكتب الشؤون الخارجية بوزارة الدفاع الصينية تشيان لي هوا (ان سياسة الولايات المتحدة غير المتوازنة لدعم اليابان في النزاع على الجزر خيانة لما تعلنه عن التزامها بأمن المنطقة) واضاف(ان من يتحدث عن حماية السلام والاستقرار في المنطقة والحفاظ على المصالح المشتركة عليه ان يكون حذرا في القول وفي الفعل)[٥٢].وقد جاء الرد الصيني هذا بعد تحذير اميركي للصين بضرورة عدم تقويض الوجود الياباني على الجزر.وفي٢٧ نيسان٢٠١٣ الغت بكين اجتماعا ماليا سنويا مع اليابان وكوريا الجنوبية، وابدت عدم رغبتها في عقد حوار وزاري رفيع المستوى، ورافق ذلك قيام الصحف الرسمية الصينية وكذا المرتبطة بجيش التحرير الشعبي الصيني بشن انتقادات لسلوك اليابان بخصوص الجزر[٥٣].

ازاء ذلك، فان خطوة اليابان، المتمثلة في تأميم جزر(D/S)، اضافة الى التحول الجديد في الاستراتيجية الامريكية، التي بدأت بتركيز اهتمامها منذ عام ٢٠١٢ على منطقة المحيط الهادئ بدلا من الشرق الاوسط، بغرض احتواء القوة الصينية المتنامية، كانتا من بين العوامل التي اضطرت الصين الى مراجعة سياساتها الامنية على مدى السنوات القليلة الماضية[٥٤]. فدفعتها الى زيادة الانفاق العسكري واعطاء دور اكبر لجيش التحرير الشعبي People's Liberation Army's (PLA)[٥٥]. واعادة بناء القوات البحرية، وممارسة نشاطات بحرية في منطقة اسيا والمحيط الهادئ، وتزايد المطالب الإقليمية الصينية في بحر الصين الشرقي، والسعي إلى تغيير ميزان القوى السائد في المنطقة، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية ما يعرف بالحرمان(اي حظر الدخول، وحظر التحليق الجوي)[٥٦]. وهي استراتيجية تهدف إلى استبعاد النفوذ العسكري الأمريكي حول المياه الإقليمية الصينية وغرب المحيط الهادئ. كما انشات الحكومة الصينية في تموز ٢٠١٣، مكتب الشرطة البحرية كجهاز موحد لفرض القانون البحري. وبموازات ذلك، كثفت القوات البحرية الصينية مناوراتها العسكرية، ففي ت١ ٢٠١٣ شاركت ثلاثة اساطيل تابعة للبحرية الصينية في مناورات تحت مسمى "مناورة ٥"، وهي مجموعة من التمارين رفيعة المستوى في المياه جنوبي جزر ريوكيو في بحر الصين الشرقي. وبالنسبة للبحرية الصينية، تساعد تلك المناورات على[٥٧]:

١.التدرب على التقنيات لتجنب تعطيلها من قبل اليابان والولايات المتحدة عند المرور من خلال سلسلة الجزر.

٢. تعزيز مستوى القدرات الصينية المضادة للطائرات والمضادة للغواصات.

٣. إنشاء مناطق محددة لأنشطة الاساطيل البحرية الصينية.

٤. توفير ساحة تدريب موحدة للجيش والقوات الجوية، وسلاح الصواريخ الاستراتيجية.

واستكمالا لهذه المتطلبات، اعلنت وزارة الدفاع الوطني الصينية في ٢٣ ت٢ ٢٠١٣ عن اقامة منطقة للدفاع الجوي فوق بحر الصين الشرقي، بما في ذلك فوق جزر (D/S). ويتطلب من الطائرات المدنية والعسكرية التي تعبر اجواء المنطقة ان تخطر الجانب الصيني بمساراتها[٥٨]. ما يعني امكانية اعتراض الصين لطائرات اليابان الاستطلاعية. كما قامت

البحرية الصينية في حزيران ٢٠١٤ بأجراء مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا في بحر الصين الشرقي، واكدت بعض وسائل الاعلام التي تناقلت خبر هذه المناورات بانها تأتي(في ظل نزاع السيادة على جزر D/S)[٥٩]. وهكذا كان النزاع على هذه الجزر من بين الاسباب التي دفعت الصين الى انتهاج سياسة امنية ودفاعية قائمة على[٦٠]:

١. تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، والحصول على أسلحة متطورة تقنيا.

٢. التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة واليابان.

٣. الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجدي باستخدام القوة ضد الاعداء المحتملين.

٤. تعزيز النفوذ العسكري الصيني في المناطق الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بكين، والقدرة على الوصول إليها، ومنها بحر الصين الجنوبي.

٥. تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية.

ثانيا: على صعيد اليابان

لقد وجدت اليابان نفسها في بيئة امنية معقدة شرق اسيا مع اشتداد التوترات في السنوات القليلة الماضية، سواء الناجمة عن امتلاك كوريا الشمالية للقدرات النووية وسبل ايصالها الى اهدافها، ام ما يمكن ان يشكله الصعود الصيني من تهديد للمصالح والامن الاقليمي الياباني. ولا ريب ان تزايد الدوريات البحرية العسكرية الصينية بالقرب من جزر(D/S)، وفي غرب المحيط الهادئ من الممكن ان تؤدي مع وجود التوترات إلى حدوث احتكاك مباشر بين القوات اليابانية ونظيرتها الصينية[٦١].

ازاء ذلك، قدمت اليابان احتجاجا إلى الصين في ١٣ك٢ ٢٠١٣على ما تدعيه اختراق الطائرات الصينية لأجوائها فوق جزر(D/S)، وقامت الطائرات المقاتلة من قوات الدفاع الذاتي اليابانية Self-Defense Forces (SDF) باعتراض المقاتلات الصينية، كما طالبت اليابان السلطات الصينية بالامتناع عن تكرار مثل هذه الحوادث ومحاولة تغيير الوضع الراهن من خلال الاجبار والتهديد، واكدت على ما اسمته بموقفها الاساسي الغير قابل للاهتزاز من ناحية تمسكها بجزر(D/S)، وقد عدت وزارة الخارجية اليابانية في

٧شباط٢٠١٣، ان تصويب الرادارات الصينية تجاه (D/S) وبحر الصين الشرقي يعد استفزازا يمكن ان يخاطر بالتسبب في حادث غير متوقع. بل وتدعي اليابان ان ابحار السفن الحربية الصينية بالقرب من جزر(D/S)، تسبب في دعم الجماهير اليابانية لخطة محافظ طوكيو السابق شينتارو ايشيهارا ذو النزعة القومية لشراء الجزر[٦٢]. وانها في محاولة لتجنب اي تأثير سلبي على العلاقات مع الصين جراء هذا التحرك، قامت بشراء ثلاثا من جزر(D/S) في ايلول ٢٠١٢. وبهذا المعنى يرجع التصعيد وفقا للرواية اليابانية الى العمل الصيني الذي وقع في ك٢ ٢٠٠٨ تحديدا، والمتمثل بإبحار السفن الصينية في المياه المحاذية لجزر(D/S)[٦٣].

وفي خضم هذه التطورات ايضا، تبنت الحكومة الليبرالية المحافظة في اليابان بزعامة شينزو آبي، العديد من الاستراتيجيات، التي تعدها ملائمة لمواجهة المستجدات لاسيما في محيطها الاقليمي، ولعل ابرز هذه الاستراتيجيات هي تطوير السياسات الامنية، وتحسين القدرات الدفاعية اليابانية، وتعزيز التعاون مع ما اسمته "شركاء اليابان من أجل السلام" ولاسيما مع الولايات المتحدة [٦٤]. اذ:

١. اعلنت الحكومة اليابانية في ٨ شباط ٢٠١٣ انها تعتزم زيادة ميزانية الدفاع في البلاد الى اكثر من ١,١٥ مليار دولار. وان وزارة الدفاع بدأت تستكشف خمس مجموعات من سيناريوهات الحرب، ثلاث منها ترتبط بالصين وهي، ازمة محتملة في بحر الصين الشرقي، او عدوان صيني للاستيلاء على جزر(D/S) بالقوة، او قيام الصين بشن غزو ضد تايوان، ما قد ينطوي على هجمات متزامنة على القوات اليابانية في اوكيناوا. لذلك توجهت اليابان نحو تعزيز قدراتها العسكرية، بل وعدته امر طبيعي وانه تأخر كثيرا[٦٥]. عليه، احتضنت اليابان في عام ٢٠١٥ ولأول مرة معرض دولي لأحدث المعدات والتقنيات الدفاعية البحرية، وقد افتتح وزير الدفاع الياباني الاسبق المعرض في ١٣ ايار٢٠١٥، وتطرق في حديثه الى قضية جزر(D/S)، قائلا (نحن نعارض بشدة اي محاولة لتأكيد مطالب اقليمية او بحرية من خلال استخدام الترهيب والاكراه او القوة) [٦٦]. ومن بين ما تضمنته صالة العرض نموذجا للغواصة من طراز Soryu وهي فئة جديدة من الغواصات الهجومية تعمل بالديزل وتبلغ سعتها ٤٢٠٠ طن. صنعتها شركة ميتسوبيشي وشركة كاواساكي للصناعات الثقيلة تمهيدا لتسليمها إلى قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية[٦٧].

٢. اقر البرلمان الياباني في ٢٧ ت٢ ٢٠١٣، مشروع قانون يسمح بأنشاء مجلس الامن القومي(NSC) والذي سوف يكون بمثابة مركز القيادة لسياسات اليابان الدبلوماسية والامنية، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للدولة، على غرار مجلس الامن القومي الامريكي. ويكون المجلس تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء، وتتعلق وظيفته الرئيسة بجمع المعلومات الاستخبارية في الوقت المناسب واتخاذ القرارات المهمة في السياسة المتعلقة بالشؤون الخارجية والدبلوماسية[٦٨]. وفي ك٢ ٢٠١٤ تم الاعلان عن قيام هذا المجلس، وبذلك اصبح احد هيئات الدولة. ويذكر ان رئيس الوزراء شينزو آبي كان قد سعى الى تشكيل المجلس خلال الولاية الاولى له (ايلول ٢٠٠٦– ايلول ٢٠٠٧)، غير ان تفاقم التوتر مع الصين بخصوص جزر(D/S)، فضلا عن اندلاع ازمة الرهائن اليابانيين في الجزائر في ك٢ ٢٠١٣، وحاجة آبي للحصول على معلومات خلال تلك الازمة، وفرا الفرصة لنجاح مسعاه في نهاية المطاف[٦٩].

٣. خففت حكومة شينزو آبي في نيسان ٢٠١٤ سياسة اليابان التي فرضتها على نفسها فيما يتعلق بتصدير الاسلحة الى الخارج منذ ١٩٦٧، مما سيسمح لصناعاتها الدفاعية بتطوير مشاريع مشتركة مع الدول الاجنبية. وعليه قدمت معونات عسكرية بقيمة مليوني دولار لكل من كمبوديا وتيمور الشرقية، وهذه اول مساعدات عسكرية تقدمها اليابان الى الخارج منذ الحرب العالمية الثانية [٧٠].

٤. اقر البرلمان الياباني في١٦ تموز ٢٠١٥، ما يسمى بـ قانون الدفاع، الذي كانت قد تقدمت به الحكومة، ويشكل هذا التشريع قطيعة مع سبعين عاما من التوجه السلمي لليابان، كونه يجيز ارسال قوات إلى الخارج لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وقال رئيس الوزراء شينزو آبي بعد التصويت، إن(الوضع الأمني المحيط باليابان يزداد خطورة) [٧١]. في إشارة إلى صعود قوة الصين، وارتفاع حدة مطالبها، سواء ازاء جزر(D/S) في بحر الصين الشرقي او ازاء مطالبها الاقليمية في بحر الصين الجنوبي. وأضاف آبي إن التشريع الجديد (ضروري لحماية حياة شعب اليابان وتفادي الحرب قبل ان تقع)[٧٢]. فاصبح الاطار القانوني الجديد لا يضع حدودا او قيودا جغرافية على الانشطة التي تقوم بها هذه القوات ردا على الحالات التي يمكن ان تشكل خطرا على سلامة البلاد وامنها. وقد انتقدت الصين خطوة اليابان،

واعتبرها وزير الدفاع الصيني تشانغ وان تشوان(سابقة سيكون لها تأثير معقد على الامن الإقليمي والاستقرار الاستراتيجي) [٧٣].

٥. عززت اليابان من تحالفها مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من سعي اليابان للعمل على اعادة التوازن بين علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة، وعلاقاتها مع الجوار الاسيوي من جهة اخرى، عبر التركيز على بناء تجمع شرق اسيا East Asian Community ، وتقديم الحزب الديمقراطي الياباني في عام ٢٠٠٨ ما يسمى "رؤية أوكيناوا" التي دعت إلى نقل القاعدة الامريكية خارج جزيرة اوكيناوا، او حتى خارج اليابان، الا ان النزاع مع الصين في بحر الصين الشرقي وقضية جزر(D/S)، غيرت توجهات اليابان ودفعت بها الى مزيد من التحالف مع الولايات المتحدة[٧٤]. فقام رئيس الوزراء الياباني آبي خلال شباط ٢٠١٣ بزيارة إلى واشنطن، وقد حصل منها على تطمينات بخصوص مساندة الخطوات اليابانية ازاء الجزر. كما انها(واشنطن) ملزمة بالدفاع عن اليابان، وهذا كله وفقا لالتزاماتها بتنفيذ بنود معاهدة ١٩٧١ ذات الصلة، وجاء ذلك على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ١٨ك٢ ٢٠١٣، وتأكيدها على ان الجزر المتنازع عليها تقع تحت سلطة اليابان الإدارية، وبالتالي فهي تدخل في اطار الاتفاقية الامنية بين بلادها واليابان[٧٥]. ومع ذلك فان الولايات المتحدة التزمت "الحياد" ولم تتخذ موقفا بشأن مسألة السيادة على الجزر في نهاية المطاف، وتتوقع حل القضية من خلال الوسائل السلمية. ويذكر ان مجلس الشيوخ الأميركي، كان قد وافق بالإجماع على تعديل قانوني تؤكد فيه الولايات المتحدة دعمها لحليفتها اليابان في نزاعها مع بكين على جزر(D/S). وتم التصويت على التعديل الذي تقدم به السناتور جون ماكين في إطار مناقشة ميزانية الدفاع لـ٢٠١٣ في مجلس الشيوخ. وقال السيناتور جيم ويب أحد معدي النص التشريعي ان التعديل(يقضي بان تعترف الولايات المتحدة بإدارة اليابان لجزر(D/S) وبان هذا الموقف لا يمكن ان يتغير تحت التهديد او الترهيب او عمل عسكري)[٧٦]. وهكذا تبدو تداعيات النزاع على جزر(D/S) بين الصين واليابان ذات محتوى سياسي وامني بشكل اساس، غير ان علاقات الدولتين الاقتصادية عانت ايضا جراء النزاع، فأعلنت اربع بنوك صينية هي: بنك الصين، وبنك الصين للتعمير، وبنك الصين التجاري والصناعي، وبنك الصين الزراعي، عن مقاطعتها اجتماعا لصندوق النقد الدولي، عقد في طوكيو بتاريخ ٩ت٢ ٢٠١٢. وبالمقابل

اعلنت شركات يابانية كبيرة، مثل: هوندا وتويوتا وميتسوبيشي وباناسونيك، عن تخفيض اعمالها في الصين. كما تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٢ بنسبة ٣,٩٪ ، وواصل تراجعه في ٢٠١٣ بنسبة ٥,١٪ وذلك بالمقارنة مع حجم التبادل التجاري عام ٢٠١١ والذي بلغ نحوه٣٤٥ مليار دولار. وبالمثل شهدت الاستثمارات اليابانية في الصين انخفاضا ملحوظا بعد عام ٢٠١٢، إذ تراجعت في الاشهر التسعة الأولى لعام ٢٠١٤ بنسبة ٤٣٪ مقارنة مع الفترة نفسها من عام٢٠١٣، لتصل إلى٣,٣٩ مليار دولار(٧٧). وبالتالي سينعكس ذلك على الاقتصاد العالمي برمته، كون الصين واليابان من بين اكبر القوى المحركة لهذا الاقتصاد. ما يعني بالمحصلة ايضا، ان النزاع بين الصين واليابان على جزر (D/S) كانت له ابعاد عالمية.

الخاتمة

مما تقدم، يمكن استخلاص النتائج الاتية:

١.ان تعاطي الصين واليابان ازاء قضية جزر(D/S)، تحمل دلالة تفيد، بان نظريات الجيوبولوتيك التي تربط بين اقليم الدولة الجغرافي وسياستها الخارجية لا تزال تجد صداها اليوم، حتى بعد مضي نحو قرن ونصف على ظهورها.

٢.على الرغم من ارتفاع مستوى العلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية، ولاسيما التبادل التجاري، وما يدره ذلك من ايرادات كبيرة واكيدة لصالح البلدين، مقارنة بما يمكن ان يوفره حجم الموارد الطبيعية والطاقوية المتاحة او الكامنة غير المؤكدة في جزر (D/S)، الا ان الصين لم تتخلى عما تعتقده حقها بالسيادة على هذه الجزر، ويفسر ذلك على الارجح استنادا الى قاعدة المصالح الامنية وانطلاقا منها.

٣.ان قرار اليابان بتأميم جزر(D/S)، تأثر بالنزعة القومية للتيار المتشدد، والذي مثله رئيس الحكومة شنتارو آبي، وما يؤشر تنامي هذه النزعة في سياسة اليابان الخارجية ايضا، هو اجراءات الحكومة المتمثلة باعادة النظر في سياسة البلاد الامنية والدفاعية.

٤. ان قرار اليابان بتأميم الجزر جاء ايضا، كاستجابة لدواع امنية وردا على تنامي القدرات الدفاعية الصينية، وفي ظل استراتيجية التحالف الامريكي الياباني الهدفة الى منع الصين من تحقيق السيادة البحرية في بحر الصين الشرقي.

٥. عكس النزاع الصيني الياباني على جزر(D/S) حجم المخاوف الصينية من تكرار ماسي ما قبل الحرب العالمية الثانية، والناتجة عن التوسع الياباني في المنطقة.

٦. ان قضية جزر(D/S)، وعلى الارجح لن تكون سببا لحرب تنشب بين الصين واليابان، فكلتا الدولتان تدركان، ان حربا بهذا المستوى ستعصف بمنطقة شرق اسيا برمتها، ومن ثم لن تكون هذه الجزر او قضيتها سببا لمثل هذه الحرب في المستقبل.

هوامش البحث

(١) James C. Hsiung," Sea Power, Law of the Sea, and China-Japan East China Sea "Resource War", Institute of sustainable development, Macao, China, October ٩-١١, ٢٠٠٥,p.٩.

(٢) Reinhard Drifte," Japanese-Chinese territorial disputes in the East China Sea – between military confrontation and economic cooperation", Asia Research Centre, London, UK, ٢٠٠٨,p.٢٠-٢٢.

http://eprints.lse.ac.uk/٢٠٨٨١/

ينظر ايضا: http://peakenergy.blogspot.com/٢٠١٣/١٢/oil-gas-and-senkaku/diaoyu.html

(٣) Okuhara Toshio& Takal Susumu, "Research on the Senkaku Islands: Background and Beginnings", information from the center for island studies, Jun ١٠, ٢٠١٣

http://islandstudies.oprf-info.org/readings/b٠٠٠٠٢/

(٤) James C. Hsiung,op,cit,P.٦.

(٥) Ian Forsyth," A Tale of Two Conflicts The East and South China Seas Disputes and the Risk of War",S .Rjaratnam school of international studies, January ٢٠١٥,p.٢٥

(٦) Barthélémy Courmont, "Territorial Disputes and Taiwan's Regional Diplomacy:The Case of the Senkaku/Diaoyu/Diaoyutai Islands", The Journal of Territorial and Maritime Studies, Vol ١ January ٢٠١٤ ,p.١١٥.

(٧) Teshu Singh," Tensions in East China Sea", Institute of Peace and Conflict Studies (IPCS), No. ١٩٨ , New Delhi, October ٢٠١٢,p.١-٤

(٨) Richard Pearson," East China Sea Tensions Perspectives and Implications",The Maureen and Mike Mansfield Foundation, Washington, D.C,٢٠١٤,p.١٣. www.mansfieldfdn.

(٩) Reinhard Drifte, op,cit,p.٢٣.

(١٠) Guo Rongxing," Territorial Disputes and Seabed Petroleum Exploitation Some Options for The East China Sea",The Brookings Institute of Center For Northeast Asian Policy Studies, Washington D.C,٢٠١٠,P.٢٣

http://www.brookings

(١١) Ian Forsyth,op,cit,p.٢٥

(١٢) Euan Graham ,"Divining the Fluid Element: From Cooperation to Conflict in Japan-China Maritime Relations". egraham@lowyinstitute.org

ينظر ايضا: Sam Bateman, "Solving the “Wicked Problems” of Maritime Security Are Regional Forums up to the Task?", Contemporary Southeast Asia, vol. ٣٣, ٢٠١١, pp. ١-٢٨.

(١٣) http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/territory/senkaku/question-and answer.html

(١٤) Akimoto Kazumine," The Strategic Value of Territorial Islands from the Perspective of National Security",Review of Island Studies, Oct ٢٠١٣ ,p.١٥.

http://islandstudies.oprf-info.org/research/a٠٠٠٨/

(١٥) Akiyama Masahiro, "Geopolitical Considerations of the Senkaku Islands", Review of Island Studies, Aug ٠٧, ٢٠١٣,p.٨

http://islandstudies.oprf-info.org/research/a٠٠٠٧

(١٦)Akimoto Kazumine,op,cit,p.١٥.

(١٧) Richard Pearson, op.cit,p.١٣.

(١٨) Akiyama Masahiro, op.cit,p.٨

(١٩) Teshu Singh, op.cit,p.١-٤

(٢٠) Akimoto Kazumine, op.cit ,p.١٦.

(٢١) Teshu Singh, op.cit ,p.١-٤

(٢٢) Akimoto Kazumineop.cit,p.١٦.

(٢٣) Richard Pearson,op,cit,p.١٥.

(٢٤) Akiyama Masahiro, op.cit,p.٩.

(٢٥) Akimoto Kazumine,op.cit ,p.١٧.

(٢٦) Richard Pearson,op,cit,p.١٦.

(٢٧) ibid,p.١٧.

(٢٨) Ren Xiao," Diaoyu/Senkaku disputes a view from China", East Asia Forum, ٤ November ٢٠١٣.

http://www.eastasiaforum.org/٢٠١٣/١١/٠٤/diaoyusenkaku-disputes-a-view-from-china/

(٢٩) Council on foreign relations," Official Chinese Position on Diaoyu Dao (Senkaku Islands)", September ١, ٢٠١٢. http://www.cfr.org/china/official-chinese-position-diaoyu-dao-senkaku-islands/p٢٩١٢٩

(٣٠) Guo Jiping, "Ironclad Evidence Shows that Diaoyu is China's Territory"

(٣١) Zhongqi Pan, "Sino-Japanese Dispute over the Diaoyu/Senkaku The Pending Controversy from the Chinese Perspective", Journal of Chinese Political Science, vol. ١٢, no. ١, ٢٠٠٧,p.٧٤-٨٥.

(٣٢) دليل العيسى، "مشكلة جزر (سينكاكو)(دياويو)الإستراتيجية"، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠١٥ /http://www.abjdh.com

(٣٣) Hitoshi Tanaka," Politicising the Senkaku Islands a danger to regional stability",east asia forum,١٩ August ٢٠١٢.

http://www.eastasiaforum.org/٢٠١٢/٠٨/١٩/politicising-the-senkaku-islands/

(٣٤) Roberto Bendini ," The struggle for control of the East China Sea" DG EXPO/B/Pol Dep/Note/٢٠١٤_١٥٨ September ٢٠١٤

(٣٥) عبد الرحمن المنصوري ،"الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، مركز الجزيرة للدراسات،٦ شباط ٢٠١٣

http://studies.algazeera.net/issues/٢٠١٣/٠٢/٢٠١٣٦١٠١٠٥٠٣٢٤١١.htm

(٣٦) نزاع الأرخبيل يُشعل الحرب الباردة في آسيا ١٩ /ايلول/ ٢٠١٢ /http://www.aljaml.com

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) http://arabic.euronews.com/٢٠١٢/٠٩/١٩/beijing-police-break-up-anti-japan-protests/

(٣٩) Tatsushi Arai, Shihoko Goto, and Zheng Wang," Clash of National Identities: China, Japan, and the East China Sea Territorial Dispute",center Wilson, Washington, DC, January ٢٠١٣,p.٢٤.

www.wilsoncenter.org

(٤٠) Ozaki Shigeyoshi," The Senkaku Islands and Japan's Territorial Rights Part ٣—Final",The center for island studies, Feb ١٤, ٢٠١٤٠

http://islandstudies.oprf-info.org/research/a٠٠٠٠٩ /

(٤١) Japan ministry of foreign affairs(MOFA)"The basic view on the sovereignty over the senkaku island"
",http://www.mofa.go.jp.region/asia- pasi/senkaku/pasic-view:html Accessed ٤ April ٢٠١٣.

ينظر ايضا: Mark E. Manyin, op.cit,p.٤

(٤٢) وزارة الخارجية اليابانية، "نظرة أساسية على السيادة على جزر سينكاكو ،ايلول ٢٠١٢

ينظر ايضا: Q & A On the Senkaku Islands (Position of Japan)

Posted by Yukio Okamoto, Wilhelm Fellow, CIS/M

(٤٣) http://peakenergy.blogspot.com/٢٠١٣/١٢/oil-gas-and-senkaku-diaoyu islands.html

(٤٤) Japan ministry of foreign affairs(MOFA),op.cit.

(٤٥) Takeda Jun'ichi, "China's Rise as a Maritime Power", information from the center for island studies, Apr ٢٣, ٢٠١٤.

http://islandstudies.oprf-info.org/research/a٠٠٠١١/

(٤٦) http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/territory/senkaku/question-and-answer.htm

(٤٧) The Senkaku Islands, Ministry of Foreign Affairs of japan, March ٢٠١٣

ينظر ايضا: وزارة الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره.

(٤٨) Zhongqi Pan,op.cit,p.٧٢-٩٠

(٤٩) Mike M. Mochizuki &author," Chin's Military & The U.S.-Japan Alliance in ٢٠٣٠",Carnegie Endowment for International Peace, Washington,٢٠١٣,p.١٤٨.

(٥٠) Rajaram Panda," Japan's Defense White Paper ٢٠١٤ and Coping with the China Threat", Reitaku University, Chiba, Japan, August ٢٠١٤,p.٢.'

(٥١) كودا يوجي ،" الأمن البحري ومستقبل العلاقات اليابانية الصينية"

http://www.nippon.com/ar/in-depth/a٠٣١٠٢/

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) محمد عبد الله يونس، "تحول استراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الباسيفيكي"، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٨ مركز الاهرام للدراسات ،القاهرة، ٢٠١٢.

(٥٥) Office of The Secretary of Defense, " Military and Security Developments Involving the People's Republic of China", Annual Report to Congress.

(٥٦) Michishita Narushige, "The Future of Sino-Japanese Competition at Sea", ٢٠١٢,٠٣,٢٣ http://www.nippon.com/en/in-depth/a٠٠٥٠٤/

(٥٧) كودا يوجي، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) Richard Pearson, op.cit,p.١٦.

ينظر ايضا : منطقة الدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/٢٠١٤-٠١/٢٢/content_٥٩٢٤٩٤.htm

(٥٩) أنس القصاص،" الإستراتيجية البحرية الصينية وتشكيل النظام العالمي الجديد"،٢٢ ت١ ٢٠١٥

http://www.masralarabia.com/

(٦٠) الحاجز الامني الصيني : http://defense-arab.com/vb/threads/١٨٠١١/

(٦١) كودا يوجي ، مصدر سبق ذكره.

(٦٢) وزارة الخارجية اليابانية، موقف اليابان :العلاقات اليابانية الصينية وجزر سينكاكو٧ شباط ٢٠١٣

(٦٣) Michael D. Swaine," The Senkaku/Diaoyu Islands Dispute Chinese Views Regarding"

(٦٤) Alexandra Sakaki ," Japan's Security Policy: A Shift in Direction under Abe?",
Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, Berlin , Germany , March ٢٠١٥,P.٩٠.
Yuki Tatsumi ," Japan's Foreign Policy Challenges in East Asia ينظر ايضا:
Views from the Next Generation" ,The Stimson Center, Washington, DC,٢٠١٤,p.١٩٠. www.stimson.org

(٦٥) Daniel A. Metraux,"The Senkaku Islands Dispute between China and Japan", Southeast Review of Asian Studies, Volume. ٣٥, ٢٠١٣,p. ٢١٨–٢٢٩٠.

(٦٦) أول معرض في اليابان للأسلحة والمعدات الأمنية ! ٢٠١٥/٠٦/٢٤

http://www.nippon.com/ar/column/l٠٠١٠٦/

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) Yusuke Ishihara ," Japan's National Security in ٢٠١٣"
http://www.kantei.go.jp/foreign/٩٦_abe/documentsicsFiles/afieldfile/٢٠١٣/١٢

(٦٩) Kitaoka Shin'ichi , "The Turnabout of Japan's Security Policy: Toward "Proactive Pacifism", ٠٢/٠٤/٢٠١٤. nippon.com

(٧٠) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سبق ذكره.

(٧١) جريدة اليوم ،١٧ تموز ٢٠١٥ العدد ١٥٣٧٢
http://www.alyaum.com/article/٤٠٧٩٠٦٨

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) بكين تحذر طوكيو من تهديد الاستقرار ، جريدة الحياة في ١٨ تموز ٢٠١٥

(٧٤) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سبق ذكره.

(٧٥) Richard Pearson, op.cit,p.١٥.

(٧٦) اميركا تدعم حليفتها اليابان في نزاعها مع بكين على جزر سينكاكو

http://www.alhalnews.com/print.php?id=١٣١٠٣٢٦٦٥٦

(٧٧) الصين واليابان بين البرود السياسي والدفء الاقتصادي

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/٢٠١٥٠٢/١٢/content_٦٦٩٠٩٨.htm